نظرة عامة

يشير استقصاء الظرفية الصناعية الذي أنجزه بنك المغرب برسم شتنبر[1] إلى ركود في الإنتاج وارتفاع في المبيعات. وفي ظل هذه الظروف، يُقدَّر أن معدل استخدام الطاقة الإنتاجية قد بلغ 79%.

شهد الإنتاج ارتفاعًا في قطاع «صناعة الميكانيك والتعدين»، وركودًا في قطاع «الصناعة الغذائية»، وانخفاضات في قطاعي «قطاع النسيج والجلد» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية».

أمّا المبيعات، فمن المتوقع أن تكون قد سجلت ارتفاعات في قطاعي «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«صناعة الميكانيك والتعدين»، وانخفاضات في قطاعي «الصناعة الغذائية» و«قطاع النسيج والجلد». ومن حيث الوجهة، من المتوقع أن تكون المبيعات قد ارتفعت في كل من السوق المحلية والسوق الخارجية.

من جانبها، سجلت الطلبيات تراجعاً في جميع القطاعات باستثناء قطاع «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية»، حيث بقيت في نفس المستوى. وبلغت دفاتر الطلبيات مستويات أدنى من المعتاد في جميع القطاعات باستثناء قطاع «الصناعة الغذائية»، حيث استقرت عند المستوى المعتاد.

وبخصوص الأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع الصناعيون تحسناً في النشاط، مع ارتفاع في الإنتاج والمبيعات في جميع القطاعات باستثناء قطاع «الصناعة الغذائية» حيث يتوقعون انخفاضاً فيها، وقطاع «النسيج والجلد» حيث يتوقعون ركوداً في المبيعات. ومع ذلك، يشير 32% من أرباب المقاولات إلى وجود شكوك بشأن التطور المستقبلي للإنتاج، و26% فيما يتعلق بالمبيعات.

[1] تم إنجاز الاستقصاء في الفترة من 1 إلى 29 أكتوبر 2026، وسجل معدل استجابة بلغ 63%.